

| TIME RECEIVED | REMOTE CSID | DURATION | PAGES | STATUS |
|-------------------------------------|-----------------|---------------------|-------|------------|
| December 6, 2017 12:24:18 PM GMT+01 | +4122 791 85 80 | 199 | 6 | Received |
| 06/12/2017 11:23 | +4122-791-85-80 | MISSION DU LIBAN GE | | PAGE 01/06 |

Mission Permanente du Liban
auprès de l'Office des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Genève



بعثت لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

Rue de Moillebeau 58
1209 Genève

N/Ref. 15/1/29 -292/2017.

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and in reference to its note verbale RRDD/DES/LB/PO dated 22 June 2017, and pursuant to the Mission's note N.Ref.15/1/29-205-2017, dated 23 August 2017, has the honor to enclose herewith the answer of the Lebanese Ministry of Social Affairs in response to the OHCHR above-mentioned note related to Resolution A/HRC/35/L.28 on the "Protection of the human rights of migrants".

The Permanent Mission of Lebanon avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 6 December 2017.



Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
1211 Geneva 10

وزارة الخارجية والمغتربين
= القلم =

01 DEC 2017

الرقم ٤٤٧٤٤٧ إلى منظار



الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الوزير

١٠٤٩/ص

جانب وزارة الخارجية والمغتربين

الموضوع: طلب معلومات حول تعزيز وحماية حقوق المهاجرين

المرجع: كتاب وزارة الخارجية والمغتربين رقم 8/847 تاريخ 2017/7/6

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين اعلاه، المتعلقين بطلب المفوضية العليا لحقوق الانسان لدى الأمم المتحدة من الدول تزويدها بمعلومات حول تعزيز وحماية حقوق المهاجرين، نفيدكم بما يلي:

بداية لا بد من تحديد المصطلحات المعتمدة في خطة لبنان للاستجابة للأزمة:

تصف الأمم المتحدة هروب المدنيين من سوريا على أنه حركة لاجئين، وتعتبر أن هؤلاء السوريين يلتصون بالحماية الدولية وبالتالي من الأرجح أن ينطبق عليهم تعريف اللاجئين. أما الحكومة اللبنانية، فتعتبر أنها تتعرض لوضع من التدفق الهائل للأشخاص، وهي تشير إلى الأفراد الذين هربوا من سوريا باتجاه الأراضي اللبنانية بعد آذار 2011 كأشخاص نازحين مؤقتاً، كما تحتفظ بحقها السيادي لتحديد وضعهم بما يتوافق مع القوانين والأنظمة اللبنانية. بناءً عليه، تعتمد خطة لبنان للاستجابة للأزمة المصطلحات التالية للإشارة إلى الأشخاص الذين هربوا من سوريا ولا يستطيعون العودة إليها.

- 1- الأشخاص النازحون من سوريا (ويمكن أن يشمل هذا المصطلح، بحسب السياق المطروح، اللاجئين الفلسطينيين من سوريا واللبنانيين العائدين منها، فضلاً عن المواطنين السوريين المسجلين وغير المسجلين)؛
- 2- النازحون السوريون (يشير هذا المصطلح إلى المواطنين السوريين)؛
- 3- الأشخاص المسجلون كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين.

يواجه لبنان إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا هذا، مظهراً التزاماً استثنائياً وتضامناً ملحوظاً تجاه الأشخاص الذين نزحوا نتيجة الحرب الدائرة في سوريا.

بدءاً من تشرين الأول 2016، قدرت الحكومة اللبنانية عدد السوريين الذين يستضيفهم لبنان بمليون ونصف شخص كانوا قد فروا من النزاع في سوريا (منهم 1.017 مليون مسجلين كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين)، تاهيك عن 31500 لاجئ فلسطيني من سوريا، و 35 ألف لبناني عائد، عدا عن اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في لبنان من قبل والذي يتجاوز عددهم 277985 شخص.

مديرية المنظمات الدولية
والقدرات والعلاقات الثقافية

رقم الواردة: ٨٤٧٤٤٧ التاريخ: ٤

٢٠١٧



وضع لبنان لهذه الغاية خطة لبنان للاستجابة للآزمة 2015-2016، وخطة لبنان للاستجابة للآزمة 2017-2020، وفيما يلي أهداف الاستراتيجية للأعوام 2017-2020:

- 1- ضمان توفير الحماية للسكان الضعفاء
- 2- تقديم المساعدة الفورية للسكان الضعفاء
- 3- دعم تقديم خدمات من خلال الأنظمة الوطنية
- 4- تعزيز استقرار لبنان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وتركز خطة الاستجابة هذه على المساعدات الإنسانية المقدمة للمجتمعات الضعيفة، بما يشمل الأشخاص النازحين من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين الضعفاء، وتسعى كذلك لتوسيع الاستثمارات والشراكات ونماذج تثبيت الاستقرار كقنلة نحو استراتيجيات تنمية على المدى الأبعد.

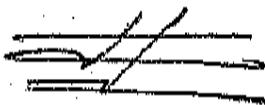
1- ضمان توفير الحماية للسكان الضعفاء

إيماناً منها بأن حماية السكان هو في قلب العمل الإنساني، يرمي هدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز خدمات الدعم والتدخلات المقدمة للأشخاص النازحين من سوريا والسكان الضعفاء وتمكين الأفراد ودمج الحماية في كافة التدخلات القطاعية.

إذا تشجع هذه الخطة على حماية الأشخاص المتأثرين وتسهيل الوصول إليهم بما يتوافق مع المواثيق الدولية الخاصة باللاجئين وحقوق الإنسان التي وقع عليها لبنان.

- ضمان حصول الأشخاص النازحين من سوريا على الوضعية القانونية وفق القوانين والأنظمة اللبنانية، مع اعتبار عودتهم إلى بلادهم الحل الدائم لهم والالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية
 - الاستمرار في السماح للحالات الإنسانية الاستثنائية في الدخول إلى لبنان.
 - الاستمرار في العمل على حلول مثل إعادة التوطين وغيرها من أساليب الانتقال إلى دول أخرى.
 - الاستمرار في تسهيل حصول النازحين السوريين على الأوراق الثبوتية المدنية بما يتوافق مع القوانين والأنظمة والسياسات المعتمدة في لبنان.
 - ضمان تقديم الحماية وغيرها من الخدمات المصممة خصيصاً للأشخاص الذين لديهم احتياجات خاصة مثل الأشخاص الذين يعانون من إعاقات والمتقدمين في السن والنساء والأطفال.
 - تمكين المجتمعات اللبنانية والفلسطينية والسورية من تحديد المخاوف المتصلة بالحماية وتقديم تعليقاتهم حول التدخلات البرامجية والمشاركة في إحالة الحالات إلى مقدمي الخدمات المختصين.
- ويهدف تأمين سبل العيش تم تحديد بعض الأنشطة التي تؤمن دعم المجتمع أو المجتمعات المضيفة وتخفيف حدة التوتر وهي:

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتضمن إدماج ضمانات عمالة الأطفال: سبل العيش





2- تقديم المساعدة الفورية للسكان الضعفاء

يتناول هدف هذه الاستجابة الحاجات الفورية للسكان الضعفاء (النازحين السوريين واللبنانيين الضعفاء واللاجئين الفلسطينيين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا) مع منح الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً من خلال توفير حلول مؤقتة تهدف للحد من التدهور السريع للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

- تقديم مساعدة مباشرة ومستهدفة للسكان الأكثر ضعفاً بهدف تلبية حاجاتهم للبقاء، بما يشمل الحاجات الفاشئة عن النزوح وضمان التكامل في كافة القطاعات،
- الحد من التعرض للجوع والتشرد والمضاعفات الصحية وانتشار الأمراض والعنف وسوء المعاملة والاستغلال و الآثار الأسوأ للفقر،
- الاستمرار في تقديم الخدمات الفورية والمؤقتة في التجمعات غير الرسمية والملاجئ الجماعية والمساكن والتجمعات دون المعايير،
- الاستمرار في الاستجابة إلى الحاجات الإنسانية الملحة حين تنشأ من خلال التدخلات الفورية والمؤقتة.
- ولهذه الغاية ولتأمين سبل العيش تم تحديد بعض الأنشطة التي تؤمن دعم المجتمع او المجتمعات المضيفة وتخفيف حدة التوتر وهي:
- عمل الأشخاص الضعفاء المستهدفين من خلال البنية التحتية العامة وتحسين الأصول البيئية: سبل العيش

3- دعم تقديم خدمات من خلال الأنظمة الوطنية

يرمي هدف هذه الاستجابة إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية بغية تلبية الحاجة للخدمات التي تزايد بشكل عارم، كما يسعى لتعزيز الثقة في قدرة السكان الضعفاء على الوصول إلى الخدمات العامة وضمان جودة هذه الخدمات، فهو يطمح لإنشاء أو تعزيز البنية التحتية للخدمة العامة وتوفير الخدمات في المجتمعات الأكثر ضعفاً المتأثرة بالأزمة.

- ضمان أن كل الأطفال، بالأخص الأطفال النازحين من سوريا، قادرون على الوصول إلى بيئة تعلم ذات نوعية جيدة والحصول على التعليم والاستمرار فيه (الإطار الرسمي وغير الرسمي) وتوسيع القدرة الاستيعابية للمرافق التربوية (إعادة التأهيل والتوسيع والبناء) إلى جانب تعزيز النظام التربوي من أجل خدمة كل الأطفال.
- ضمان الدعم للمزارعين الضعفاء من خلال شبكات الأمان -
- ضمان قدرة معظم اللبنانيين الضعفاء والنازحين السوريين على الوصول إلى تدخلات الوقاية من الأمراض والرعاية الصحية بتكلفة ميسورة، مع التركيز على قدرة الوصول إلى الخدمات وجودة هذه الخدمات والسيطرة على انتشار الأمراض،
- حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً، بالأخص الأطفال والنساء والأشخاص المتقدمين في السن والأشخاص الذين يعانون من إعاقات وغيرهم من الأقليات المعرضة للعنف) بما فيه سوء المعاملة والاستغلال والإهمال) من خلال:

• زيادة التواصل والاستجابة في المجتمع والأنظمة المؤسسية



- الإحالات ورزمة كاملة من الخدمات بما يشمل الدعم الملائم للناجين من خلال نظام وطني متين ومتناسق،
 - توسيع خدمات تأمين المياه السليمة والامدادات الصحية والنظافة والطاقة للبنانيين الأكثر ضعفاً والأشخاص النازحين من سوريا من خلال تعزيز الخدمات القائمة،
 - تحسين آليات تقديم الخدمات الكفوة من ناحية التكلفة التي تلبى في الوقت ذاته الحاجات وتقدم فوائد واضحة لكل المجتمعات الضعيفة،
 - تعزيز ملكية الحكومة للاستثمارات من خلال دعم إجراءات التخطيط الوطني والتنفيذ والرصد والإدارة.
- لتأمين الاستقرار الاجتماعي تم تحديد بعض الأنشطة التي تدعم المجتمع او المجتمعات المضيفة وتخفف حدة التوتر وهي:

- البلديات المستفيدة من مشاريع الخدمات البلدية : الاستقرار الاجتماعي
- البلديات المتمكنة من الوصول إلى مرافق الفرز مع وجود نظم إدارة نفايات صلبة سليمة بيئياً: الاستقرار الاجتماعي
- البلديات التي أطلقت برنامج الشرطة المجتمعية: الاستقرار الاجتماعي

4- تعزيز استقرار لبنان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- يرمي هدف هذه الاستجابة إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية بغية توسيع الفرص الاقتصادية والمعيشية بما يخدم التنمية المحلية والمجتمعات الأكثر ضعفاً. فهو سيستثمر في السعي للحد من الأثر البيئي للأزمة السورية والحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي أي تدهور إضافي للنظام البيئي الطبيعي وضمان استدامته على المدى البعيد. كما سيستثمر في الطاقات الوطنية والمحلية بهدف دعم الحوار الذي يخفف من التوترات والنزاعات على المستويين البلدي والمحلي، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والمراهقين.
- التشجيع على خلق فرص العمل ودعم المؤسسات في تحقيق المداخل انطلاقاً من الاقتصادات المحلية في المناطق الفقيرة بما يخدم كل المجتمعات الضعيفة وذلك بما يتوافق مع القوانين والأنظمة اللبنانية.
 - تحسين القدرات الإنتاجية لكل المؤسسات المجهزية والصغيرة المحلية والتعاونيات من خلال تعزيز الهيئة الاقتصادية المحلية ودعم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات العمل.
 - التشجيع على الإنتاج الزراعي المستدام من خلال دعم منتجي الغذاء الضعفاء والمجتمعات وتحسين الأنشطة المعيشية في المناطق الزراعية.
 - الحد من تأثير الأزمة على البيئة في لبنان مع التركيز بشكل خاص على الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وإدارة المياه والمياه المبتدلة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة والمنتجات الكفوة لناحية الطاقة وحماية نوعية الهواء وحفظ استخدام الأراضي والأنظمة البيئية من خلال تعزيز الإدارة الحسنة للموارد الطبيعية ودعم الاستثمارات المستدامة التي تحترم الأنظمة البيئية:
 - دعم المؤسسات الحكومية والشركاء الحكوميين في تطبيق الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والعمالية اللازمة، إلى جانب إدارة مخاطر الكوارث والقيام بالإصلاحات لحماية البيئة،
 - معالجة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الشباب والمراهقون من لبنانيين ولاجئين سوريين وفلسطينيين مع التركيز على تمكين النساء والفتيات.



- تفادي التوترات الاجتماعية ضمن المجتمعات المعرضة للضغط من خلال تعزيز قدرات الحكومة والأنظمة المحلية والآليات والأفراد على تلبية الحاجات الحساسة، إلى جانب التشجيع على الحوار بين أعضاء المجتمع وفي داخله، مع الاحترام الكامل للقوانين والأنظمة اللبنانية.
 - تعزيز الجهوزية لمواجهة حالات الطوارئ الوطنية والقدرة على الاستجابة.
- ولهذه الغاية ويهدف الاستقرار الاجتماعي وسبل العيش تم تحديد بعض الأنشطة التي تؤمن دعم المجتمع او المجتمعات المضيفة وتخفيف حدة التوتر وهي:
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة اللبنانية الجديدة الإنشاء: سبل العيش
 - المشاريع الصغيرة والمتوسطة اللبنانية المستهدفة التي تبلغ عن زيادة الربح وتحسين الانتاج نتيجة لأنشطة البرنامج: سبل العيش
 - الوظائف التي تم إنشاؤها / المحافظة عليها : سبل العيش
 - البلديات المحافظة على الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين تقديم الخدمات وجهود منع الصراعات: الاستقرار الاجتماعي
 - الآليات المحلية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المنشأ وربطها بالمستوى المركزي : الاستقرار الاجتماعي
 - مبادرات الحوار ومنع الصراعات : الاستقرار الاجتماعي
 - المتطوعين الشباب المشاركين في المبادرات عند إغلاق البرنامج : الاستقرار الاجتماعي

للتفضل بالاطلاع وإجراء مقتضى. حرر

بيروت في ٢٨ شباط ٢٠١٧
 أ. ف. وزير الشؤون الاجتماعية
 بيار بو عاصي

